

الأصول العامة للفقه المقارن

[267] تخرص لعدم تصريح الجميع بذلك بالاضافة إلى عدم حجية نفس القياس - كما يأتي الحديث عنه. - والغريب ان تفهم أحداث التاريخ الكبرى بهذا المقدار من الفهم الساذج حيث يعتقد ان الصحابة كانوا على درجة من الغفلة بحيث يسكتون عن التساؤل عن معرفة مصيرهم بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وهو الذي عاش ما بين طهرانيهم مدة من الزمن مريضا ينعى إليهم نفسه، أما كان فيهم من يجرؤ على سؤاله عن وظيفتهم في تعيين الحكم وأسلوبه من بعده، وهل يعتمد الاختيار؟ وكيف؟ وما هي شروط الناخب أو المنتخب؟ أو يعتمد النص؟ ومن هو المنصوص عليه؟ والنبي نفسه هل يمكن ان يغفل هذا الامر الخطير ويعرض الامة إلى رجة قد تأتي - في أيسر خلافاتها حول أسلوب الحكم وتعيين الحاكم - على الاسلام نفسه؟ وبخاصة إذا لوحظ ظروفها الخارجية من تعرضها لغزو الروم وخروج مسيلمة وارتداد كثير من الاعراب، إلى ما هنالك مما يعرض الامة لاشد الاخطار لو تعرضت إلى أية خلافات داخلية حول الحكم، أمن الحق ان نفترض ان الصحابة كانوا على هذه الدرجة من الغفلة، ثم استيقظوا بعد وفاة نبيهم دفعة واحدة فلم يجدوا أمامهم من الادلة في تعيين الحاكم الا هذا النوع من القياس المظنون ليجعلوه مصدرا لاهم حدث في تاريخهم الاجتماعي، أهكذا تفهم أحداث التاريخ وب عقلية أبناء هذا القرن بما جد فيه من تطورات ألفت كثيرا من الاصواء على دراسة وفهم احداث التاريخ وربطها بأسبابها الحقيقية بيئية وزمانية ونفسية؟ ! ولنا من هذا الحدث موقف طويل في كتابنا عن (عبد الله بن عباس) حبر الامة، وليس موضع عرضه هنا، وطبيعة مناقشة المثال لا تستدعي أكثر من هذا الكلام. وهناك أدلة نظرية تعود إلى ضرورة دخول الامام في حملة المجمعين،
